

اقتصاديون: قطر وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية

الاقتصاد .. شهادة جودة عالمية وتوقعات بمواصلة النمو القوي



• هاني ثورب

تحقيق - تانسي السيد

توقع صندوق النقد الدولي حدوث تحولات إيجابية في الاقتصاد القطري خلال العام 2009 رغم استمرار الأزمة العالمية وبسبب بعض التطورات النوعية في صناعة النفط والغاز.

توقع الصندوق تسجيل تراجع في مساهمة القطاع الصناعي في العام 2009، وذلك على خلفية التراجع العالمي لتدابير الأزمة المالية العالمية.

ويتطلع العالم بإعجاب إلى وضع ميزان المدفوعات في قطر وعلى وجه الخصوص إلى نمو صادراتها التي زادت قيمتها من متوسط سنته 2008 لتصلها 100 مليار دولار في العام 2009.

وبالتحديد 2007 وبفتحها القطري من ناحية التوسع أن يمثل إجمالي الناتج المحلي في دولة قطر نموًا كبيرًا بفضل دول العالم وعلى الرغم من التراجع في نموها من إجمالي الناتج المحلي في دولة قطر المقطوعة في إدارة الخبيثة للدولة ودعمها لتسياسة تنويع الاقتصاد والاستفادة من تقنية الحوسبة والاتصالات في تطوير الصناعة الحديثة ومساهمتها في الدخل القومي للدولة.

وبالرغم من تعاقب الأزمة المالية وتزايد الخوف من الوباء الحاد في أسعار النفط الخام وتراجع النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي - إلا أنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد القطري أداءه جيدًا في هذه المرحلة الاستراتيجية بفضل الدعم الذي تحسبه الحكومة لحشد من تأثيرات الركود الاقتصادي العالمي حيث



ثورب: قطر استطاعت جذب الاستثمارات العالمية

الاصيفي: قطر استغلت الأزمة لزيادة استثماراتها وهذا أفضل وقت



• هاني ثورب

تحقيق متوسط نمو سنوي بلغ 2.2% خلال الفترة ما بين عام 2008-2009.

وأشارت مجلة «مصرف قطر المركزي» أيضًا أن تطورات «صندوق النقد الدولي» تشير إلى تحقيق نمو مرتفع في الأسعار العالمية للاقتصاد القطري للعام الجاري 2009 ولعام 2010.

وقال إن النظرة المتفائلة في المستقبل القريب تعود إلى عوامل عدة منها ارتفاع القدرة الإنتاجية في قطاع الطاقة سواء كان ذلك للغاز أو النفط أو الصناعة البترولية، واستمرار الدولة في تنفيذ خططها الطموحة لمشروعين الهائلين اللذين.

وأشار الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني إلى أن تقديرات الخسائر في الموازنة العامة لعام 2009 - 2010 تبلغ 900 مليار ريال قطري مقابل 100 مليار ريال للموازنة السابقة، رغم انخفاض سعر برميل النفط الخام تعرض إعداد الموازنة العامة بمبلغ 100 ملياراً للتعديل مقابل 80 ملياراً للبرميل سابقاً، مؤكداً حرص دولة قطر على تحقيق التنمية المستدامة ليكتسب «دولة قطر الوطنية» 2020 في التنمية البشرية والاجتماعية والأقتصادية والبيئية.

ومن ناحية أخرى كان سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية قد أكد على أن دولة قطر ولتتمتع بمسؤولية بشكل عام بفضل التعامل السريع مع تداعيات الأزمة المالية، حيث وسعت الدولة استراتيجيتها من رعاية الأزمة لواجبها وتوسع الخطط اللازمة لذلك، مضياً إلى أن الأزمة بدأت بالقطع التي قبل أن تصبح اقتصادية، وأن أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة قطر هي إعادة تقييم ليفتق

